الأحداث المغربية

ⵜⴰⵙⵙⵓⵔⵜ ⵓⵎⴰⵡⴰⵍ

تأسست عام 1998

■ أسسها: محمد البريني ■ مدير النشر: المختار لغزيوي ■ العدد: 8648 ■ الأربعاء 13 شوال 1447 الموافق لـ01 أبريل 2026 ■ الثمن 5 دراهم

www.ahdath.info | الأحداث المغربية | alahdathalmaghrabia | @ahdathinfooffcielle

السياسية 2

قانون مجلس الصحافة أمام البرلمان من جديد

اقتصاد 4

الاقتصاد يحافظ على وتيرة نمو مستقرة

ملاعب 11

أشبال الأطلس أبطال لشمال إفريقيا

القدرة الشرائية على طاولة أول اجتماع وزاري لتتبع تداعيات الحرب بالشرق الأوسط

لا زيادة في «البوطا» والكهرباء

□ رضوان البلدي

في ظل الظرفية الصعبة المترتبة عن الأزمة الحالية في منطقة الشرق الأوسط وتداعياتها على أسعار الطاقة والمواد الغذائية، بعث رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، أول أمس الإثنين، برسائل طمأنة لتبديد كل التخوفات المحتملة، وذلك من خلال تأكيده أن الحكومة لن تقر أي زيادات في أسعار غاز البوتان والكهرباء، رغم الارتفاعات القياسية التي تعرفها الأسواق الدولية.

وأوضح أخنوش، في تصريح للصحافة، عقب الاجتماع الأول للجنة الوزارية المكلفة بتتبع تداعيات التوترات الجيوسياسية بالشرق الأوسط على الاقتصاد الوطني، أن الحكومة تواصل تتبع ومراقبة الأسواق عن كثب لضمان توفير كافة الإمكانيات المتاحة لحماية القدرة الشرائية للمغاربة، مبرزا أن الحكومة عازمة على تدبير هذه الظرفية الصعبة بكل دقة وجدية وفعالية.

وفي هذا الصدد، سجل رئيس الحكومة أنه على الرغم من الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار غاز البوتان في السوق الدولية، والذي بلغت نسبته 68 في المائة منذ بداية الأزمة مطلع شهر مارس الجاري، فإن هذا الارتفاع لن ينعكس على أسعار قنينات الغاز محليا، لافتا، في السياق ذاته، إلى أن أسعار الكهرباء لن تشهد بدورها أي زيادة.

وعلى صعيد متصل، أبرز أخنوش أن الحكومة تتابع بدقة أسعار المنتجات الفلاحية وتكلفة النقل المرتبطة بالمواد البترولية، مشيرا إلى إقرار دعم مباشر واستثنائي لفائدة مهنيي قطاع النقل المهني للبضائع والأشخاص، يشمل الفترة من 15 مارس المنصرم إلى 15 أبريل الجاري، على أن يتم تقييم الوضع بعد ذلك ودراسة إمكانية إقرار دعم جديد بناء على تطورات الظرفية الاقتصادية العالمية.

وشدد رئيس الحكومة على أن هذا الدعم يهدف بالأساس إلى حث المهنيين على الحفاظ على استقرار تسعيرة النقل المعمول بها، مبرزا أن الحكومة ستتكلف بتعويضهم عن الزيادات المسجلة في أسعار المحروقات، في إطار التزام متبادل يخدم مصلحة المواطن.

وفي ظل الارتفاع الحاد للمواد البترولية في الأسواق الدولية، وتأثيرها على السوق الوطنية، سيتم الشروع في صرف الدعم المباشر والاستثنائي المخصص لمهنيي قطاع النقل المهني للبضائع والأشخاص، الذي يشمل الفترة من 15 مارس الماضي إلى 15 أبريل الجاري، بعد الانتهاء من دراسة الطلبات التي توصلت بها المنصة الإلكترونية «مواكبة» الخاصة بالنقل والتي فاقت 87 ألف طلب.

2

ليبيريا تطلب الاستفادة من التجربة المغربية وأندونيسيا ترغب في تطوير التعاون المشترك

حموشي.. قائد التعاون الأمني

□ الأحداث المغربية

استقبل المدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني، عبد اللطيف حموشي، أول أمس الإثنين بمكتبه بالرباط، المفتش العام للشرطة بجمهورية ليبيريا كريكوري كوليمان، الذي كان مرفوقا بسفير بلاده المعتمد بالرباط، ومصحوبا بوفد أمني هام.

وتأتي هذه الزيارة في سياق رغبة مصالح الأمن بدولة ليبيريا في الاستفادة من التجربة المغربية في مختلف المجالات الأمنية، وكذا حرصها على ترصيد نجاحات هذه التجربة والاستئناس بها في تطوير البنيات الشرطية بجمهورية ليبيريا.

وخلال هذا اللقاء، عبر المفتش العام للشرطة الليبيرية عن رغبته في تطوير التعاون والتنسيق مع قطب المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، من خلال الاستفادة من تجربة المكتب المركزي للأبحاث القضائية في مجال مكافحة التطرف والإرهاب، وكذا تجربة الفرقة الوطنية للشرطة القضائية في مكافحة الجريمة المنظمة بجميع صورها وأشكالها، علاوة على استلهام واعتماد نفس التجربة المغربية في مجال تطوير مختبرات الشرطة العلمية والتقنية.

وتكريسا لهذه الرغبة المشتركة بضرورة تطوير التعاون المشترك في المجال الأمني، فقد اتفق الطرفان على إعداد مذكرة تفاهم ثنائية لتنظيم وتأطير التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك، تسمح بتوسيع وتنويع مجالات ومستويات الشراكة الأمنية، في أفق توقيعها بالرباط بالتزامن مع الذكرى السبعين لتأسيس المديرية العامة للأمن الوطني في شهر ماي 2026.

وعلى صعيد آخر، استقبل المدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني، زوال اليوم نفسه، سفير دولة أندونيسيا المعتمد بالرباط يويو سوتيسنا.

وقد انصبت مباحثات الطرفين على استعراض بعض القضايا والمواضيع ذات الاهتمام المشترك بين المملكة المغربية وأندونيسيا، بما في ذلك تفعيل وتنزيل الاتفاقيات ذات الصلة بالتعاون الثنائي، وكذا التوافق على إعداد مذكرة تفاهم مشتركة كإطار مرجعي لتطوير التعاون بين البلدين في المجال الأمني.

وتندرج هذه الاستقبالات والمباحثات الثنائية في سياق تدعيم انفتاح قطب المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني على مختلف الشركاء الدوليين والإقليميين، وكذا في إطار الحرص على توسيع وتنويع مختلف الشراكات الأمنية، وتبادل وتقاسم التجربة المغربية مع الأجهزة الأمنية في البلدان الصديقة والشقيقة.

الأمين العام لفدرالية مراكز النداء يحذر من تأثير القوانين الأجنبية على السيادة الاقتصادية

آلاف الشبان مهددون بفقدان عملهم!

□ هدى الأندلسي

دعا سعود أيوب، الأمين العام لفدرالية مراكز النداء ومهن «الأفشورينغ» في المغرب، الحكومة لتحمل مسؤوليتها في مواجهة الأزمة التي يشهدها القطاع.

وكشف سعود أيوب في برنامج «لوبسرفاتور إيكو» الذي تبثه مجلة «لوبسيرفاتور دو ماروك» على قناتها أن عشرات الآلاف من المغاربة يواجهون البطالة وفقدان عملهم بسبب القانون الفرنسي الجديد المزمع تطبيقه انطلاقا من غشت المقبل، موضحا أن مقاولات صغيرة ومتوسطة نشاطها الأساسي هو التسويق الهاتفي لن تتمكن من المواكبة والاستمرار في ظل القانون الجديد.

وأشار المتحدث نفسه إلى أنه يصعب تقديم أرقام مضبوطة بشأن عدد العاملين في قطاع مراكز النداء وبالتالي عدد المتضررين المحتملين، وذلك بسبب تضارب الأرقام ووجود قطاع غير مهيكل ضمن هذا النسيج الاقتصادي، مرجحا أن يصبح عشرات آلاف الشباب المغربي بدون عمل بسبب إغلاق هذه المقاولات التي تنتشر عبر المغرب في الدار البيضاء ومراكش وطنجة ومكناس وحتى في مدن صغيرة.

وأوضح المتحدث نفسه أن المشكل ليس حديثا حيث نبه المهنيون الجهات المسؤولة منذ شهور بخصوص القانون الفرنسي الجديد وتبعاته على الشركات والمستخدمين في المغرب لكن لم تكن هناك أي إجراءات ملموسة.

وحذر سعود من تهديد السيادة الاقتصادية للمغرب في قطاع «الأفشورينغ» بسبب قوانين خارجية تطال تبعاتها مواطنين مغاربة داخل بلادهم، منبها لكون المسؤولين لم يوفروا أي إجراءات حمائية أو مواكبة جدية تمكن من حماية مناصب الشغل في المغرب من تبعات القانون الفرنسي الجديد، الذي جاء نتيجة ضغط المستهلك الفرنسي لكنه يؤثر بشكل مباشر على مصدر رزق المغاربة ويعرضهم لفقدان الشغل.

ودعا المصدر نفسه الحكومة لتحمل مسؤوليتها في المرافقة والمراقبة والاستماع لجميع الأطراف المعنية، بما فيهم ممثلو الأجراء وليس فقط المشغلين، وذلك بهدف وضع خطة واقعية لإدارة الأزمة والعمل على تقنين وتنظيم القطاع وتجاوز الثغرات القانونية والعمل على احترام الالتزامات سواء تجاه الدولة أو الأجراء والمستخدمين، وتبني إجراءات كفيلة بخفض الكلفة الاجتماعية لهذه الأزمة، وتوفير الحماية لهذه الفئة ومراعاة الجانب الاجتماعي للموضوع، الذي يهدد عشرات الآلاف من المغاربة في مصدر رزقهم.

3

تسهر عليه الإدارة السجنية وأطر قضائية واجتماعية وطبية

تخفيض العقوبات.. آلاف المحكومين خارج السجن

□ محمد عارف

كشفت معطيات جديدة قدمها عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، من أن تفعيل نظام التخفيض التلقائي للعقوبات، الذي تم اعتماده بموجب قانون المسطرة الجنائية الصادر في غشت 2025، قد انعكس إيجابيا على وضعية الساكنة السجنية.

ومكن تطبيق النظام بعد دخول القانون حيز التنفيذ، ابتداء من 8 يناير 2026 في الإسهام بشكل ملحوظ في خفض عدد السجناء، حيث إن عشرات الآلاف من النزلاء استفادوا من هذا الإجراء خلال فترة وجيزة من دخوله حيز التنفيذ.

وبلغة الأرقام فقد استفاد ما يزيد عن 88 ألف سجين من التخفيض التلقائي للعقوبة ما بين أواخر يناير ومنتصف مارس 2026، وهو ما يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الساكنة السجنية المسجلة آنذاك. وحسب المعطيات مكن تطبيق هذا النظام من الإفراج الفوري عن 8 آلاف و947 سجينا، وهو ما يعكس الأثر العملي لهذه الآلية على تخفيف الضغط داخل المؤسسات السجنية.

ويتم منح هذا التخفيض وفق معايير محددة تختلف باختلاف مدة العقوبة، حيث يتم احتساب أيام أو أشهر مخفضة بشكل دوري حسب طبيعة الحكم.

وتتم عملية الاستفادة من هذا النظام بشكل تلقائي، تحت إشراف لجنة متعددة الاختصاصات داخل المؤسسة السجنية، تضم الإدارة السجنية وأطراً قضائية واجتماعية وطبية، وتتولى تقييم مدى استيفاء الشروط القانونية نهاية كل فترة محددة.

وبخصوص الطعن وضمان الإنصاف، تم إقرار آلية تتيح للسجناء غير المستفيدين التظلم أمام لجنة مختصة على مستوى المحاكم الابتدائية، يرأسها قاضي تطبيق العقوبات. وتملك هذه اللجنة صلاحية منح تخفيضات إضافية للنزلاء، الذين أبانوا عن انخراط فعلي في برامج التأهيل، سواء عبر الدراسة أو التكوين المهني أو العلاج.

يشار إلى أن الفصل 632 وما يليه (من 632-1 إلى 632-7) من أبرز مستجدات القانون الجديد، إذ يؤسس لنظام التخفيض التلقائي للعقوبة والإفراج المقيد بشروط، كآلية قانونية دائمة، لا ترتبط لا بعفو عام ولا خاص، وإنما بسلوك السجين واحترامه للنظام الداخلي واستعداده للاندماج.

وحسب المقتضيات القانونية، يستفيد السجين من التخفيض بعد قضاء ربع العقوبة على الأقل ويشترط حسن السيرة والسلوك داخل المؤسسة السجنية، وضرورة توفر شروط الإدماج (سكن أو عمل). ويتراوح التخفيض بين أربعة أيام عن كل شهر إذا كانت العقوبة سنة أو أقل، وشهر واحد وثلاثة أيام عن كل سنة إذا تجاوزت العقوبة سنة.

أفراحنا.. أحزانهم!

□ المختار لغزيوي

larhzioui

ملحوظة

{ لا علاقة لها بما سبق }

لماذا لم يتعاطف الشارع المغربي مع إيران في الحرب التي تخوضها ضد أمريكا وإسرائيل؟

لسبب وحيد وأوحد: الصحراء المغربية.

ومعذرة مجددا على تقليب سكين الوطنية في جرح «الكوفيين» الغائر، لكن هذا الأمر مفرح جدا، ودليل آخر جديد على أصالة المعدن المغربي، وعدم قدرة مختلف التيارات (الخوارجية) التي تتربص به على التأثير فيه من هذه الناحية.

المواطن المغربي يردد بإيمان ما قاله الملك المغربي ذات يوم من أن الموقف من الصحراء المغربية هو النظارات التي يرى بها المغرب كله العالم. والمواطن المغربي يحدد منذ بدء البدء علاقته بمختلف المعارك (سواء تلك التي تعنيه حقا، أو الأخرى التي يراد إقناعه قسرا ودون وجه حق أنها معاركه، مع أنها بعيدة تماما عنه) من خلال مواقف الدول المتورطة في تلك المعارك بقضايا وطنه، وفي مقدمتها الصحراء المغربية، أي قضية الوحدة الترابية للوطن.

وعكس الكوفي الذي يقول إن موضوع الصحراء المغربية ليس مهما إلى هذا الحد، وأن قضايا الأمة لها الأسبقية، وبقية الشعارات الكاذبة والمضحكة، يقول المواطن المغربي بوضوح (اللهم ارحمني أولا، ثم ارحم والدي)، أي المغرب مسبق على البقية، كل البقية، وقضايا المغرب هي القضايا المقدسة، أما قضايا الأجانب، فدرجة البدء فيها التعاطف، ودرجة الانتهاء فيها التعاطف، ماديا ومعنويا، فقط لا غير.

فلتلك القضايا أناسها وشعوبها وأهلها، وعكس ما يردد الكوفي/ الفضولي، المنطق السليم يقول إن أهل كل تلك الشعاب أدرى بمكنتهم والمدينة، أما المغربي، فلم يخترع عبارة «تازة قبل غزة»، اعتباطا، بل استلها من عمق تجاربه يوم رأى مثلا جزءا من القضية الفلسطينية يضع يده في يد أعداء وحدتنا الترابية، فقرر المغرب أن كل تعاطفه وتضامنه مع فلسطين سيكون مع ولشعبها، وسيكون تعاطفا مبدئيا ثابتا لا تغيره إطلاقا مواقف سياسيي ذلك الشعب.

هو الأمر ذاته الذي جعل المغرب، وهو بلد بخصوصيات حقيقية واستثناء ثابت في موضوع التعايش بين الديانات كلها هذا وبين مختلف من يدينون بهذه الديانات، يقترح نفسه باستمرار، رسول سلام ووسيط تعايش، والبلد الوحيد القادر على النبس بهدوء بكلام العقل وسط الضجيج الجاهل والأحمق المسيطر.

وكل هذا للتذكير منذ زمن قديم وسابق، وليس فقط بعد أن شرع جزء من الدول العربية في الانتباه إلى أهمية السلام لبناء تنمية المنطقة حقا.

نعم، لقن الشعب المغربي مجددا تيارات الخوارج درسا جديدا من دروس الوطنية، وذكرهم أنهم وإن ادعوا الحديث باسمه، إلا أنهم حين الجد ينسون ترتيب القضايا، وسلم الأولويات، ويخلطون بين ما لا خلط بينه على الإطلاق.

لذلك هم عندنا مجرد طابور مؤتمر بأجندة الأجنبي، يبكيه ما يبكي ذلك الأجنبي، ولا تفرحه كل انتصاراتنا، وهي ثابتة وكثيرة، وتفرح أبناء الحلال الصافي الذين يحملون من المسميات اسم: المغاربة.

احتياطي الكذب!

□ أنوار لكحل*

في الوقت الذي تحتفل فيه شعوب الأرض بـ«كذبة أبريل» ليوم واحد فقط، يبدو أن الجيران قد قرروا «تأميم» هذا العيد وتحويله إلى نظام حياة على مدار السنة.

هناك، لا صوت يعلو فوق صوت «الأول إفريقيا» و«الأجمل عالميا»، فمن المثير للدهشة، بل وللشفقة أحيانا، أن نرى بلدا يمتلك احتياطيات ضخمة من المحروقات، لكنه يصر على المنافسة في سوق «المحروقات اللفظية»، وعندما يتحدث الرئيس عبد المجيد تبون عن أرقام اقتصادية، تشعر وكأنك في جلسة «تنويم مغناطيسي» جماعي، أرقام لا توجد إلا في مخيلة من كتبها، وتصنيفات لمؤسسات وهمية ربما يقع مقرها في كوكب آخر.

إن السخرية الحقيقية تكمن في أن «المغرب» أصبح هو «البوصلة» التي يضبطون عليها ساعتهم، إذا استثمر المغرب، صرخوا «نحن استثمرنا أكثر في الخيال»، وإذا تألق المغرب في الرياضة أو الدبلوماسية، اخترعوا بطولة وهمية وتوجوا أنفسهم أبطالا عليها في نشرة الثامنة.

إنهم يعانون من متلازمة «الجار»، فبدلا من إصلاح سقف بيتهم، يقضون الليل في مراقبة جودة قرميد سقفنا.

بينما يكتشف العالم في الثاني من أبريل أن كل ما قيل كان مزحة، يظل جيراننا متمسكين بكذبتهم، يصدقونها، يمولونها، ثم يغضبون إذا لم يصفق لها العالم، يبدو أن «احتياطي الكذب» لديهم غير قابل للنفاد، وهو الاحتياطي الوحيد الذي لا يحتاج لعمليات تنقيب، فهو يتدفق بتلقائية مع كل خطاب «تبوني» جديد.

غير أن أخطر ما في هذا الكذب ليس أنه موجه إلى الخارج، بل كونه صار عقيدة داخلية، وسياسة عمومية، ومنهجا في تربية الرأي العام، فحين تكذب السلطة مرة، قد تفعل ذلك للهرب من أزمة، أما حين تجعل من الكذب مؤسسة قائمة الذات، فهي لا تهرب من الأزمة، بل تسكن داخلها وتؤثث جدرانها بالشعارات، وهنا تتحول الدولة من جهاز لتدبير الواقع إلى ورشة كبرى لإعادة تدوير الوهم.

في الجزائر الرسمية، لم يعد الخبر خبرا، بل صار تمرينا يوميا على «لي عنق الحقيقة»، لا شيء هناك يقاس بما هو عليه، بل بما يجب أن يبدو عليه في التلفزيون العمومي، الفشل لا يسمى فشلا، بل «مرحلة انتقالية»، العزلة ليست عزلة، بل «موقف سيادي»، الاختناق الاقتصادي ليس اختناقا، بل «إعادة هيكلة». حتى الصمت الشعبي نفسه يقدم أحيانا على أنه إجماع وطني، وكأن الخوف صار مرادفا للرضى، وكأن المواطن الذي أرهقته الطوابير وانسداد الأفق قد فوض أمره كاملا لجمهورية الميكروفون الواحد، ولأن الأنظمة التي تعجز عن صناعة الأمل، تلجأ عادة إلى صناعة العدو، فقد وجد النظام الجزائري في المغرب وصفته السحرية لتبرير كل شيء: نقص الماء سببه المغرب، تعثر الاقتصاد سببه المغرب، تعثر الاتحاد المغاربي سببه المغرب، وربما إذا تأخرت الأمطار أو هبت رياح الخماسين فستجد في الرباط، حسب منطقهم، غرفة عمليات مناخية تتآمر على تبون شخصيا.

والحال أن المغرب، في هدوئه الاستراتيجي، لم يعد محتاجا إلى الرد على كل نوبة هلع تصدر من الجهة الأخرى، لأن الدول الواثقة من نفسها لا تدخل في سباق مع البيانات العصبية، ولا ترد على الهلوسات الرسمية بندوات تفسيرية، المغرب يبني، يراكم، يناور بذكاء، ويتقدم بمنطق الدولة التي تعرف أن التاريخ لا يكتبه من يصرخ أكثر، بل من ينجز أكثر، ولذلك يبدو المشهد أحيانا شديد القسوة على الجار الشرقي: كلما رفع صوته بالنفي، جاءت الوقائع لتؤكد أن المغرب قد حسم الأمر بالفعل على الأرض.

ثم إن الكذب، مهما طال به العمر، يشيخ بسرعة، قد يخدع الجمهور لبعض الوقت، وقد ينجح في تخدير الداخل عبر الإعلام الموجه واللغة الخشبية والجرعات اليومية من التخويف، لكنه لا يصمد أمام حقائق الجغرافيا والاقتصاد والدبلوماسية، فالعالم اليوم لا يشتري الخطابات، بل يقرأ المؤشرات، لا يصفق للشعارات، بل يراقب الموانئ والسكك والتصنيفات الجادة وحجم الاستثمارات ونوعية الشراكات، ولهذا بالضبط، تبدو رواية الجار متعبة حتى لأنصاره، لأنها تطلب من الناس أن يكذبوا على أعينهم، لا على آذانهم فقط.

إن مأساة النظام الجزائري أنه لم يعد يكتفي بالكذب على الآخرين، بل صار ضحية أكاذيبه الخاصة، صدق دعاية صنعها بيديه، ثم صار أسيرا لها، وكل سلطة تكثر من اختراع الانتصارات الوهمية، ينتهي بها الأمر عاجزة عن احتمال الحقيقة.

وفي النهاية، ليست المشكلة أن عندهم «احتياطي كذب» فقط، بل إنهم حولوه إلى مورد سيادي، وإلى ثروة رمزية بديلة عن كل الثروات المهدورة، فإذا كانت الدول تقاس بما تملكه من ذهب وغاز وموارد بشرية ومؤسسات قوية، فإنهم اختاروا أن يضيفوا إلى كل ذلك مؤشرا خاصا بهم: عدد الأكاذيب المنتجة للفرد الواحد في السنة، وهو المؤشر الوحيد الذي يحققون فيه اكتفاء ذاتيا، بل وفائضا قابلا للتصدير.

*إعلامي بقناة MEDI1TV